



نشرة الرافدين المصرفية

تشرين الثاني ٢٠١٨
العدد الثاني والعشرون

نشرة فصلية تصدر عن مصرف الرافدين / شعبة الأبحاث والتسويق المصرفي

مدير عام مصرف الرافدين من بين اكثر النساء نفوذاً في الشرق الاوسط

حقق العراق منجزاً جديداً على مستوى الشرق الاوسط بعد ان حصلت مدير عام مصرف الرافدين الدكتورة خولة طالب جبار على المرتبة الخامسة من بين اكثر النساء نفوذاً ضمن اخر تصنيف اجرتة مجلة فوربس الامريكية. حيث وقع الاختيار على سيدات الاعمال وفقاً لمعايير محددة تمثلت بإيرادات الشركات التي تقودهن وتأثير دورهن ومقدار الخبرة التي يمتلكنها اضافة الى نمو شركاتهن والمبادرات الاخرى التي قادتها تلك النساء المميزات في السنوات الثلاثة الاخيرة.



• عقدت الدكتورة خولة طالب جبار مدير عام مصرف الرافدين اجتماعاً موسعاً مع بعض مدراء فروع المصرف لمناقشة مراحل تطبيق النظام المصرفي، وحضر الاجتماع ممثلين عن لجنة تطبيق النظام المصرفي والمدير التنفيذي لقسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولجنة التوعية المصرفية. وأكدت الدكتورة خولة طالب جبار على ضرورة تكاتف وتعاون جميع الموظفين والعمل كفريق واحد من اجل إنجاح النظام واستثمار الموارد البشرية وزيادة مستوى الأداء والعمل على صقل المهارات الشخصية لهم ولموظفيهم وتحسين قدراتهم المهنية وعدم الاستغناء عن الموظفين الكفاء في المصرف على عكس ما يشاع من قبل البعض الذي يبث الشائعات لغرض عدم إنجاحه، ووضحت إن النظام الجديد له مميزات الكترونية حديثة يوازي المصارف العالمية من حيث السرعة في انجاز معاملات الزبائن بكل سهولة ويسر وامان وتبسيط الإجراءات.



• بهدف تقديم افضل الخدمات المصرفية للمواطنين وتنشيط التعاملات المصرفية اعلن مصرف الرافدين عن افتتاح فرع له في مقر الهيئة العامة للضرائب وقام بافتتاح الفرع الاستاذ ماهر البياتي المفتش العام في وزارة المالية والسيدة فكتوريا عزت جرجيس معاون المدير العام لمصرف الرافدين وبحضور السيدة ناجحة عباس مدير عام هيئة الضرائب وعدد من المسؤولين.



• شارك مصرف الرافدين في ورشة عمل أقيمت في الشركة العامة للبريد والتوفير إحدى تشكيلات وزارة الاتصالات وحضر الورشة ممثلين عن البنك المركزي العراقي ومجموعة من المصارف المنتشرة في البلاد إلى جانب مسؤولين في الشركة وتناولت الورشة مناقشة موضوع توطيق رواتب موظفي الشركة الكترونياً وتحويل رواتبهم من الصرف اليدوي الى الالكتروني وشمولهم بالخدمات التي يقدمها المصرف حالياً.

• اعلن مصرف الرافدين عن شمول متقاعدي مؤسسة السجناء السياسيين من حاملي البطاقات الالكترونية بالسلف عن طريق أدوات الدفع الالكتروني مشيراً إلى انه بإمكان المتقاعدين الذهاب إلى محطات الإصدار لفروع المصرف المخصصة لغرض التقديم عليها الكترونياً واستكمال إجراءات منحها.

• دعا مصرف الرافدين موظفي دوائر الدولة والمتقاعدين إلى عدم التعامل مع بعض المراكز التجارية والمؤسسات الأهلية المنتشرة في بغداد والمحافظات والتي تدعي قيامها بمنح السلف الشخصية بالتنسيق مع المصرف وقد صرح المكتب الإعلامي للمصرف في بيان له ان هناك بعض المراكز التجارية والمؤسسات والجمعيات الأهلية تنشر على مواقع التواصل الاجتماعي بين الحين والأخر أخباراً عن قيامها بترويج معاملات منح السلف للموظفين والمتقاعدين من مصرف الرافدين لقاء مبالغ معينة. وطالب البيان الموظفين والمتقاعدين إلى عدم التعامل مع هذه الجهات وان منح السلف يكون حصراً عن طريق فروع المصرف المنتشرة في البلاد والتقديم عليها الكترونياً وهي تخضع لإجراءات قانونية وصولاً إلى استكمال منحها للموظف أو المتقاعد المستحق.

• شارك مصرف الرافدين في ورشة العمل التي عقدت في فندق الرشيد برعاية الأمانة العامة لمجلس الوزراء وبالتعاون مع البنك المركزي العراقي والتي حضرها العديد من المسؤولين في الوزارات ومؤسسات الدولة ونوقشت فيها التحديات التي تواجه تنفيذ مشروع الحكومة الالكترونية والتعاون مع القطاع الخاص لتحقيق هذا المشروع وإدخال التقنيات الحديثة عليه، كما تطرقت الورشة إلى مسالة توطيق رواتب موظفي الدولة وضرورة حث الموظفين على استخدام هذه التقنية الالكترونية الحديثة التي فيها العديد من المزايا وتعود بالمنفعة على الموظف، وقد استعرض مصرف الرافدين في ختام الورشة الخدمات المصرفية التي يقدمها للمواطنين والموظفين.

• شارك مصرف الرافدين في مؤتمر (جيتكس) للتكنولوجيا الحديثة الذي أقيم على معرض بغداد الدولي بالتنسيق مع الشركة العامة للبريد والتوفير وقيادة التقاعد العامة، حيث تم طرح مبادرة (تكاتف) لتطوير واقع المدفوعات والنهوض بالخدمات المالية التي تقدم الى جميع شرائح المجتمع مشيراً إلى إن «المبادرة تأتي لاعتماد Digital-banking و fin-tch وهي أحدث التقنيات المتطورة التي تسهل تقديم الخدمات المالية للمواطنين في شراكة منه لبسط الشمول المالي وإيصال الخدمات المصرفية لأقصى قرية في العراق الحبيب.

رئيس التحرير

د. خولة طالب جبار

المدير العام

حسين عيسى عمران

نائب رئيس التحرير

هيئة التحرير

لمياء البيير توفيق

أيمان جواد علي

جميلة حسون علي

زهراء جهاد رمضان

هالة صاحب أبراهيم

جلال أحمد منصور

محمد جيجان سلمان

عدوية عبيد عبد العباس

إجارة الخزائن وشروطها

تعرف إجارة الخزائن بموجب قانون التجارة رقم (30) لسنة 1984 بأنها:

عقد يتعهد المصرف بمقتضاه وضع خزانة معينة تحت تصرف المستأجر للانتفاع بها لمدة معينة مقابل أجره.

وعادة ما تكون صناديق الابداع الخاصة بذلك موجودة في الغرف الحصينة لبعض فروع المصرف وتستخدم لحفظ النقود والمجوهرات والوثائق والمستندات المهمة وأية أشياء أخرى تعود لزبائن المصرف.

الشروط الواجب توفرها في مستأجر الخزانة

- 1- ان يكون كامل الأهلية وممن أكمل الـ (18) سنة من عمره ولا يوجد مانع قانوني يتعلق بأهليته يمنعه في توقيع عقد الايجار ولا يكون من ذوي السمعة السيئة ويجوز تأجير الخزانة باسم القاصر من قبل الولي الجبري (الأب أو الجد الصحيح أو أب الجد الصحيح) والقيم بعد إبراز المستندات الشرعية والأصولية .
- 2- ان يكون المستأجر او وكيله القانوني وكذلك الوصي او الولي او القيم من ذوي السمعة الجيدة ومن المعروفين لدى المصرف بإحدى طرق التعريف المقبولة .
- 3- يجوز تأجير الخزانة الى شخصين أو أكثر لقاء حضورهم جميعاً وتوقيعهم المستندات والعقود المطلوبة بصورة مشتركة وبخلاف ذلك يجب ان تكون هناك وكالة أصولية مصدقة من دائرة كاتب العدل تخول احدهم او بعضهم صراحة حق استئجار الخزانة وفتحها بصورة منفردة نيابة عن بقية الشركاء.
- 4- يجوز تأجير الخزانة الى الشخصيات المعنوية والشركات والجمعيات والهيئات بموجب تخويل أصولي صادر من الشخص المعنوي لقيام شخص معين بتوقيع عقد الايجار وفتح الخزانة.



- 5- يثبت على بطاقة التعريف الودائع (3-7) ورقم الخزانة والمفتاح المؤجر او غير المؤجر وتوضع في صندوق خشبي حسب التسلسل العددي للخزائن بحيث تسحب البطاقة عند انتهاء عقد إيجار الخزانة وتحفظ مع عقد الايجار والأوليات على ان توضع بدلها بطاقة جديدة يعطى لها نفس رقم الخزانة والمفتاح حسب التسلسل حيث يضاف عليها اسم المستأجر الجديد عند الاتفاق على إيجارها مجدداً وتسجل في وجه بطاقة الودائع المبالغ المقبوضة عن معاملة بدل الايجار والتأمينات النقدية اما المبالغ المقبوضة عن التجديدات فتسجل في ظهر البطاقة المذكورة.
- 6- يسلم الى المستأجر نسخة واحدة من مفتاح الخزانة بعد استحصال توقيعه على بطاقة تعريف وودائع (3-7) وعلى استمارة عقد الايجار على ان يحتفظ المصرف بالنسخة الثانية من المفتاح تطبق بحفظها احكام وتعليمات حفظ وحمل المجموعة الأولى من المفاتيح.

شعبة العمليات المصرفية

متى يكون الاقتراض خياراً صحيحاً؟

يعد الاقتراض أحد الحلول المالية التي تزودك بالسيولة المطلوبة لتحقيق أهدافك وتلبية بعض متطلبات الحياة الأساسية التي تحتاج إلى سيولة عالية، كما أنه وسيلة تساعدك على حل الأزمات المالية التي قد تواجهها، إلا أن الاقتراض قد يكون أيضاً بداية لزمة مالية كبيرة تؤثر على وضعك المالي وتدخلك في دوامة لا تنتهي من المشكلات التي قد تتفاقم لتشمل جميع شؤون حياتك وذلك لعدم منح نفسك الوقت الكافي للتفكير والتأني قبل اتخاذ قرار الاقتراض. ولهذا يجب عليك تقييم ودراسة قرار الاقتراض قبل الإقدام عليه حتى تتأكد تماماً من صحة قرارك ومن أنه سيكون عوناً لك وليس عبئاً عليك، ويوجد بعض المعايير التي تساعدك على معرفة ما إذا كان الاقتراض هو الحل الأنسب للهدف الذي تود الاقتراض من أجله أم أن هناك بدائل وحلول أخرى تكفيك عناء الاقتراض.

1- الهدف من الاقتراض

قبل اتخاذ قرار الاقتراض يجب عليك تحديد الهدف الذي تود الاقتراض من أجله، فهناك من يقترض لأهداف وحاجات أساسية مثل تغطية بعض النفقات المالية الضرورية أو شراء منزل أو وسيلة نقل أو البدء في مشروع تجاري أو غير ذلك، وهناك من يقترض لتحقيق أهداف استهلاكية غير أساسية مثل السفر والترفيه أو شراء كماليات وغيرها. لذا حدد أهدافك من الاقتراض بدقة وقيم أهميتها ومدى حاجتك إلى تحقيقها، فالأقتراض غير المسؤول بداية لزامات مالية مستقبلية.

2- تكلفة القرض

يترتب على الاقتراض التزامات وإجبة السداد ومن أهمها الأقساط الشهرية، لذا يجب أن تستفسر من الجهة المالية التي ستقترض منها عن جميع التكاليف والرسوم التي ينبغي سدادها عند الحصول على التمويل وذلك لتقييم مدى قدرتك على الوفاء بها، ويجب أن تطرح على نفسك هذا السؤال قبل الاقتراض: هل سيعود عليك الاقتراض بفائدة أو دخل يفوق أو يغطي تكلفة الاقتراض؟ فعلى سبيل المثال، إذا كان الهدف من الاقتراض شراء منزل يُعفيك عن سداد الإيجار الشهري أو السنوي الذي يرهق ميزانيتك فقد تكون الفائدة المتحققة من الاقتراض تفوق التكلفة ويكون قرار الاقتراض ملائماً.

3- القدرة على تحمل اعباء القرض

فعند الاقتراض ينخفض الدخل الشهري نتيجة الأقساط الشهرية وهذا بالطبع يؤثر على قدرتك المالية وعلى تلبية احتياجاتك واحتياجات أسرته الأساسية والوفاء بالتزاماتك الأخرى، ويؤثر ذلك بشكل جلي على ذوي الدخل المنخفض. ولهذا قبل اتخاذ قرار الاقتراض يجب أن تقيم مدى قدرتك على تحمل الالتزامات المالية الجديدة التي ستنشأ نتيجة لذلك، ومدى تأثيرها على قدرتك المالية وقدرتك على سداد جميع الالتزامات المستحقة السابقة والجديدة وذلك حتى لا يصبح القرض الجديد عبئاً بدلاً من أن يكون لك عوناً وقيل الإقدام على الاقتراض حدد مبلغ قسط التمويل الذي سيتم استقطاعه من راتبك الشهري وفيما إذا كان لن يؤثر على ميزانيتك الشهرية ونفقاتك الأساسية، فإذا وجدت أن دخلك الشهري بعد خصم القسط يكفي لتحقيق احتياجاتك الأساسية وتلبية التزاماتك المالية الأخرى، يمكنك المضي قدماً نحو الاقتراض بعد دراسة المعايير الأخرى. أما إذا وجدت أن دخلك الشهري بعد خصم الأقساط الشهرية لا يكفي لتحمل النفقات الأساسية، فهذا مؤشر على إمكانية تعرضك لمشكلات منها الاستدانة من الآخرين وانخفاض مستوى المعيشة ومخاطر التعثر عن السداد الذي يؤثر سلباً على سجلك الائتماني.

4- العامل الزمني

يعد العامل الزمني أحد المعايير التي تؤثر على صحة اختيار الاقتراض كحل، والمقصود بذلك قياس مدى حاجتك للقرض في الوقت الحالي لتحقيق هدفك، فإذا كان الانتظار لا يؤثر سلباً على هدفك يمكنك التحلي عن فكرة الاقتراض، وقم بدلاً من ذلك بوضع خطة للإنذار لجمع المبلغ اللازم لتحقيق هدفك عندما يحين الوقت. أما إذا كان الأمر لا يحتمل الانتظار وترى بأنك ستحقق هدفاً يدرّ عليك المزيد من الدخل أو يحقق لك الاستقرار إذا ما حصلت على المال بأسرع وقت ممكن، عندها قد يكون الاقتراض خياراً مناسباً .

اعداد / زهراء جهاد رمضان

الإمتثال وإدارة المخاطر في مصرف الرافدين



إن «القطاع المصرفي استطاع بالرغم من الإزمة المالية والاقتصادية الخائفة التي عانى منها العراق ان ينمو ويطور مؤشراتته المالية على مستوى رؤوس الأموال والموجودات والائتمان النقدي بالرغم من الصعوبات التي واجهته وجاء ذلك السير وفقاً لتوجهات البنك المركزي في مجالات التطوير المؤسسي ومعايير المحاسبة الدولية والالتزام بقواعد وأنظمة الإمتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وبناء علاقات دولية متميزة مع المصارف الإقليمية والإجنبية ووضع الوسائل والسياسات لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي وتقييم وتصنيف المصارف وفقاً للمعايير الدولية».

ولكي تقوم المصارف بتنفيذ ممارسات فعالة لإدارة المخاطر وجني الفوائد المالية ستحتاج إلى عملية متكاملة ومستدامة للحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال وبما في ذلك حلول تقنية.

ولم تعد إدارة المخاطر مجرد نشاط مخصص لمجال معين بل تمثل أحد الأركان الجوهرية لعمليات المؤسسات اليومية، تزداد في الوقت الحالي المتطلبات الخارجية والداخلية لإدارة المخاطر تعقيداً وتداخلاً إلى حد كبير في جميع مجالات الأعمال، إن المنهجية القديمة لإدارة المخاطر لا يمكن ان تعمل بشكل منعزل لمختلف الوظائف والعمليات والأساليب والبنى التحتية ولا يمكنها مواكبة هذه المتطلبات؛ وفي العديد من الحالات أصبحت إدارة المخاطر عبئاً تشغيلياً ومالياً متزايداً مما يحد من قدرة المؤسسات على مواكبة النمو الأساسي للأعمال ومبادرات التغيير، ولمواجهة هذه التحديات تميل المصارف إلى اختيار التقنية الخاصة بالحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال التي توفر الفوائد التالية:

- وضع رؤية أفضل للمخاطر التي تهدد المؤسسات وكيفية الحد منها.
- تخفيض كلفة إدارة المخاطر من خلال التقليل من العمليات وأدوات الرقابة التي تتم بشكل يدوي.
- زيادة مستويات الكفاءة من خلال توحيد المعايير وتبسيط الإجراءات والآتمتة ومركزية العمليات.
- وتصف عملية الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال المنهجية المتكاملة التي تتبعها المؤسسة في تطبيق متكامل للحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال. وتتضمن هذه العملية بصفة عامة أنشطة مثل الحوكمة وإدارة مخاطر الكلية والرقابة الداخلية والامتثال للقوانين والتدقيق الداخلي.

اعداد / داليا نعمت سليم

أهمية تطبيق المعيار الدولي التاسع (IFRS 9) ومقارنته مع المعيار المحاسبي (IAS 39)

أعداد / احمد بشار

وتكمن أهمية تطبيق المعيار الدولي التاسع في الآتي :-

ان تطبيق هذا المعيار سوف يؤثر تأثيراً مباشراً على الودائع والقروض حيث سيزيد ثقة المودعين في المصارف من جهة لانها توفر ضمانات أكثر وحماية اوفر لاموال الزبائن من السابق .

واما من ناحية القروض فان المعيار سيؤدي الى دراسة سليمة للملاءة الائتمانية للزبائن وهذا سيوفر حماية اكبر للمصارف من اية مخاطر تتعلق بعدم وفاء المقترضين بالتزاماتهم المالية تجاه المصرف , كما ان تطبيق هذا المعيار سيكون له اثر كبير على اعادة تقييم الادوات المالية بالقيمة العادلة واحتساب المخصصات الائتمانية وانعكاساتها على الحسابات الختامية للمصارف .

حيث ان المعيار اعلاه سيسهم في ادخال مفاهيم اوسع واشمل في ادارة المخاطر الائتمانية في المصارف وهذا بدوره يتطلب وجود اجراءات حوكمة سليمة لدى المصرف لضمان تحقيق التطبيق السليم للمعيار . ومن الجدير بالذكر ان العديد من المصارف حول العالم مازالت تواجه تحديات كبيرة في تطبيق المعيار اعلاه وان السبب في ذلك يعود الى الجوانب الاساسية في عمل المصارف والتي يعالجها المعيار وتأثيراتها المباشرة على القوائم المالية للمصرف .

مصرف الرافدين وتطبيق المعيار الدولي التاسع

كما هو معروف للجميع ان مصرف الرافدين من أقدم وأعرق المصارف في العراق والوطن العربي وانه من المصارف التي تمتد على قدم واصله القطاع المصرفي وذو باع وخبرة طويلة في تقديم مختلف الخدمات المصرفية لزيائنه بسبب ثقة الزبائن وطمئنيتهم على امولهم في حيازة مصرفنا حيث ان مصرف الرافدين يفخر بانه من المصارف القليلة جداً التي حافظت على اموال الزبائن برغم جميع التقلبات السياسية والاقتصادية التي مر بها بلدنا الحبيب . بناء على ماتقدم اعلاه فان مصرف الرافدين من المصارف السباقه دوماً للامتثال وتطبيق المعايير الدولية واتباع افضل الممارسات المعمول بها في القطاع المصرفي وبقدر تعلق الامر بالمعيار التاسع فان مصرفنا يمتلك الخبرات العلمية والعملية التي تؤهله لتطبيق هذا المعيار في الوقت الذي حدده البنك المركزي العراقي في بداية سنة 2019 وان مصرفنا يسعى لتطبيق المعيار مبدياً على اساس اجمالي المحفظة الائتمانية لكل قرض في الوقت الحاضر فيما يخص التحوط لخسائر الائتمان المستقبلية حيث كما هو معلوم للجميع ان مصرف الرافدين يخدم جميع طبقات المجتمع العراقي ويدعم جميع قطاعات الاعمال ويمتلك اكثر من (168) فرعاً والاف من المقترضين والمستلفين في كل فرع وبتنوع محفظته الائتمانية وتشغيل واستثمار امواله من خلال ادوات الدفع الالكتروني بشرط توطين الرواتب للمستفيدين .



مفهوم المعيار المحاسبي رقم 39

(International Accounting Standard 39)

ان المعيار المحاسبي الدولي IAS 39 له اثر كبير في ميدان العمل . وقد قوبل هذا المعيار من المحاسبين والمراجعين باستصعاب له حتى أصبحوا يشكون من امكانية تطبيقه حيث يقوم هذا المعيار بتحديد مبادئ الاعتراف بالمعلومات الخاصة للموجودات المالية والمطلوبات المالية وقياسها ومن ثم الافصاح عنها بطبيعة الحال . والجدير بالذكر ان هناك بعض المعايير الاخرى التي تتناول هذه المواضيع ضمن نطاقها ودخل هذا المعيار حيز التنفيذ في سنة 2001 .

مفهوم المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم 9

(International Financial Reporting Standard 9)

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي في تموز عام 2014 الصيغة النهائية للمعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم 9 والمتعلق بالادوات المالية والمخصصات المالية وسيحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم 39 المتعلق بالادوات المالية من حيث الإثبات والقياس ويقدم المعيار متطلبات جديدة للتصنيف والقياس والاندثار ومحاسبة التحوط والمعيار الدولي الجديد سيكون إلزامياً عام 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر .

كما يجب تطبيقه بأثر رجعي ولكن معلومات المقارنة غير الزامية ويمكن القول

بشكل عام ان هذا المعيار جاء استجابة لدروس الازمة المالية العالمية حيث اتضح أن أحد أسباب امتداد أمد الازمة هو التأخر في الاعتراف بخسائر الديون إذ كان يتم الاعتراف بالخسائر حين تحققها أما المعيار الجديد فإنه يتطلب احتساب مخصصات للديون بناء على التوقعات بحدوث تعثر أو عدم الدفع من جانب المقترض ومن المعروف سابقاً أن المصارف العالمية كانت تحتسب نوعين من المخصصات الأول محدد وموجه لمقابلة حسابات متعثرة بينها ويتفاوت حجم المخصصات بناء على حجم تعثر الحساب .

والنوع الثاني هو المخصصات العامة التي تغطي كل الاحتمالات لمجموعة محفظة التمويل وصحيح أن المصارف المركزية باتت تتشدد أكثر في بناء المخصصات العامة كاحتياط للعوامل غير المتوقعة ما يعني أنها باتت تقترب من تطبيق المعيار الجديد 9 ولكن في شكل غير مباشر لكن المعيار الجديد هو أكثر تحديداً ووضوحاً في هذا المجال .

ينقسم المعيار التاسع الى ثلاثة اقسام مهمة

1- اعادة تقييم الادوات المالية

2- احتساب خسائر الائتمان المستقبلية

3- ادارة المخاطر والتحوط

أضواء على خطة المصرف لتنفيذ المواصفة القياسية الدولية ٢٢٣٠١

ويمكن تطبيق هذه المواصفة القياسية بكافة المنظمات على اختلاف انواعها :-

أ - وضع تطبيق الحفاظ على تحسين نظام ادارة استمرارية الاعمال .

ب - ضمان المطابقة مع السياسة المعلنة لاستمرارية الاعمال .

ج - اثبات المطابقة للأخرين .

د - السعي للحصول على شهادة / تسجيل نظام ادارة استمرارية الاعمال من قبل جهة خارجية معتمدة لمنح الشهادات .

هـ - القيام بتحديد ذاتي وعلان ذاتي بالمطابقة مع هذه المواصفة القياسية الدولية .

وفق متطلبات البنك المركزي العراقي فقد تم اعداد خطة مؤلفة من اركان عدة تتضمن الاجراءات الامنية وتحليل الاحداث الجارية والمخاطر وتتضمن ايضاً جداول ملحقه لتحليل الاثر على الاعمال المنفذة مثل انقطاع التيار الكهربائي او حدوث حريق او كارثة طبيعية او تعطل النظام المصرفي وسبل المعالجة السريعة لها ومدد الاسترجاع وكذلك تتضمن الاجراءات الخاصة بتخزين المعلومات الكترونياً على وحدات خزن خاصة وتدريب العاملين على عملية الاستبدال المفاجئ للإدارات والتأمين على موجودات المصرف وتوفير مكان بديل في حال حدوث الواقعة وتحديد دور اقسام هامة مثل تكنولوجيا المعلومات والاقسام الفنية الاخرى لاتخاذ الاحتياطات اللازمة لاحتماليات الحدوث ونسبها والمعالجات المتخذة لكل حادث .

تتضمن هذه المواصفة مجموعة نظم لإدارة واستمرارية الاعمال ويؤكد على فهم رسالة ورؤية المصرف لأهداف وتنفيذ وتشغيل ضوابط واجراءات لإدارة القدرة الشاملة وإدارة الحوادث التي قد يتعرض لها المصرف مثل الحريق او الغرق او التخريب او الزلزال مع مراقبة وتدقيق اداء وفاعلية انظمة الادارة في هذا الاطار مع عدم اغفال عمليات التحسين المستمر استناداً الى القياس الموضوعي لها .

ويتألف نظام ادارة استمرارية الاعمال من ثلاث مكونات رئيسية :-

القوى البشرية والعمليات والتوجه العام للمنظمة وتتفرع من حفظ المكونات اركان ستة هي (السياسة والتخطيط والتقييم والتشغيل والمتابعة والتحسين المستمر) وتطبق هذه المواصفة الدولية 22301 ضمن مخطط ديماندر ((خطا * افعال * تحقق * اتخذ اجراء)) وهذا يعني وضع وتنفيذ وتشغيل ومراقبة ومراجعة والحفاظ على التحسين المستمر لفاعلية نظام ادارة استمرارية العمل في المنظمة ويتضمن ذلك درجة من التطابق مع مواصفات نظم الادارة الاخرى مثل المواصفة (ISO 9001) الخاصة بنظم ادارة الجودة (ISO 14007) الخاصة بنظم ادارة البيئة والمواصفتين صدرتا عن منظمة الايزو واللجنة الدولية الكهربائية (ISO-IEC-27001) الخاصة بنظم ادارة الامن المعلوماتي (ISO / IEC-2000) الخاصة بتقنية معلومات ادارة الخدمة .

عقود B.O.T الاستثمارية

يعد نظام B.O.T أحد أهم صور الشراكة مع القطاع العام وأحدى صور التخصيص للمرافق العامة والخدمات حيث تستخدمه الدول لتحقيق جملة من الاهداف أهمها توفير فرض العمل وتطوير أداء الخدمات العامة والحد من الفساد إضافة الى الاستفادة من نقل التكنولوجيا والخدمات وكذلك أستقطاب رؤوس الاموال أو توطينها وتعتبر مشاريع البوت ذات طابع خاص كونها مشاريع طويلة الاجل وتقدم خدمات عامة ضرورية للدولة وتتطلب أموالاً وأستثمارات ضخمة كما انها بذات الوقت تتطلب تحقيق مجموعة الاشتراطات التي تسهم في جذب المستثمر الوطني أو الاجنبي ويراد بهذا العقد أن تعهد الدولة الى المستثمر الوطني ام الاجنبي إنشاء مشروع على نفقته الخاصة وأدارة هذا المشروع لفترة معينة من الزمن ويحصل فيها على أرباح تغطي تكاليف المشروع مع تحقيق نسبة من الأرباح له ويكون تحت إشراف الدولة أو إحدى أدراتها ويلتزم المستثمر بنقل حيازة المشروع الى الدولة في نهاية العقد .

ومصطلح BOT

يمثل الأحرف الأولى لمصطلحات انكليزية ثلاثة وهي :

BUILT : وتعني البناء او الإشاء ويرمز له بالحرف B

OPERATE : ويعني التشغيل او الإدارة ويرمز له O

TRANSFER : ويعني التحويل ونقل الملكية ويرمز له بالحرف T

وأن جذور البوت الاولى في القانون الإداري قد نسب تبنيتها الى رئيس الوزراء التركي (توركوت اوزال) الذي كان أول من أطلق هذا التعبير في أوائل الثمانينيات خلال اجتماعه بعد نجاحه في الانتخابات البرلمانية برجال الاعمال والمستثمرين اصحاب شركات المقاولات من القطاع الخاص حيث شرح استراتيجيته الجديدة في التنمية والاصلاح الاقتصادي وذلك بأسناد المشروعات الجديدة في مجال البنية الاساسية الى القطاع الخاص على اساس نظام البوت فضلاً عن خصصة شركات القطاع العام طبقاً لبرنامج انتخابي كان قد تقدم به ونجح على اساسه

وعليه فقد صار نظام البوت تعبيراً عن النهج الاقتصادي في تركيا في حين أرجعه البعض الى عقد إنشاء قناة السويس الذي قام على أمتياز منحتة الحكومة المصرية الى المفاوض الفرنسي (دليسبس) الذي قام بإنشاء القناة وتشغيلها عبر شركة قناة السويس البحرية .

وتشكل الاستثمارات عاملاً مهماً لدفع عملية النمو الاقتصادي في أية دولة ومع تضائل قدرة الحكومات على توفير تلك الاستثمارات وترسيخاً لنظام الاقتصاد الحر برز اتجاه متصاعد لأشراك القطاع الخاص في المشروعات العامة والبنى الاساسية وعلى رأسها نظام البوت الذي يعتبر أحد الأدوات المستخدمة في تنفيذ تلك الاستثمارات .

ويعد نظام البوت الذي شاع أستخدامه في مختلف الدول المتقدمة والنامية أحد أهم اليات تمويل البنية التحتية حيث تشارك الحكومة مع المستثمر (شركة المشروع) في المنفعة وتقاسم المخاطر ولنظام البوت مميزات عديدة من أبرزها تخفيف العبء عن موازنة الدولة وتوفير فرص عمل جديدة إضافة الى الاستعانة بأحدث وسائل التكنولوجيا وتحسين وتطوير المرافق العامة وتحقيق التنمية الاقتصادية وضخ أموال جديدة الى السوق الوطني والتغلب على مشكلة البطالة وزيادة الدخل القومي ويساعد عقد البوت الحكومات في الاستفادة من خبرة القطاع الخاص لتقديم الخدمة العامة لما تتمتع به الإدارة الخاصة من كفاءة كما تفتح عقود البوت الابواب أمام المستثمرين الصغار عن طريق شراء أسهم وسندات المشروع إضافة الى أنها تفتح الابواب أمام مؤسسات التمويل عن طريق تحريك الاموال الراكدة بتقديم قروض وتسهيلات ائتمانية الى المستثمر المتعاقد وفقاً لعقود البوت .

اعداد / غيد منذر نجم الدين

عن النظام يسألون ???

الموظفون خائفون وجلون
عن النظام الشامل يسألون
نقول لهم هو ثقافة مصرفية
يبدع فيها المميزون
فهم يفكرون ويعملون
ويقدمون كل جديد ومضمون
وهو تحفيز لكل خامل وكسول
ليبرز مواهبه ويلحق بالمبدعون
فهم قادرون على زيادة الإنتاج
ورفع اقتصاد وطنهم المصون
فهو سرعة ودقة في الانجاز
واختصار للوقت ومضمون
فلماذا هذا الخوف
ايها المصرفيون ...

ضمن
فعاليات ونشاطات
شعبة الاعلام والتوعية
المصرفية
كتبت الموظفة
(نهاية فاضل حسن)
أبيات شعرية لحث
الموظفين على بذل
افضل الجهود في
العمل المصرفي



محافظة ديالى

محافظة ديالى من محافظات العراق ومركزها هي مدينة بعقوبة وسميت بهذا الاسم نسبة الى نهر ديالى وتشتهر المحافظة بالزراعة وتحديداً زراعة المحاصيل الحمضية وأشجار الرمان والنخيل وتقع محافظة ديالى في الجهة الشرقية من جمهورية العراق وتتسم المحافظة بأنها واقعة على الحدود العراقية الايرانية أما مناخها فإنه شديد الحرارة في فصل الصيف وبارد في فصل الشتاء حيث يوجد في المحافظة مثل بحيرة حميرين ونهر ديالى الذي يصب في نهر دجلة وسلسلة جبال حميرين والاراضي الزراعية ، تنقسم محافظة ديالى ادارياً الى قسمين أقضية ونواحي مثل قضاء المقدادية وقضاء بعقوبة وقضاء الخالص وقضاء بلدروز أما النواحي مثل ناحية قزانية ومندلي وخان بني سعد والهويدر وغيرها من الاقضية والنواحي يبلغ عدد سكان المحافظة مليون وخمسمائة واربعه عشر الف نسمة ويتكون خليط السكان العديد من القوميات وهي العرب والكراد والتركماني ، مرت المحافظة بالعديد من المراحل التاريخية تتلخص بحكم السومريون والاكديون والبابليون والاشوريون والساسانيون في القرن الثالث عشر ميلادي ومن ثم احتلالها المغول وفي القرن السادس عشر ميلادي أصبحت تحت الحكم العثماني ومن ثم احتلالها الانكليز عام 1915 وعلى الرغم من الظروف القاسية التي مرت بها المحافظة الا انها بقيت محافظة على مكانتها وأصبح لمصرف الرافدين الدور في سد احتياجات المحافظة مما أدى الى تأسيس عدد من الفروع وكما مبين أدناه.

اعداد / خولة رحيم جاسم

ت	الفروع	الرمز	تاريخ إنشائها	الموقع
١	بعقوبة	١٤	١٥-١٠-١٩٥٣	ديالى / بعقوبة السراي / شارع السراي قرب جامع الشايندر / سوق النكية
٢	المقدادية	١٣٦	٢٤-٢-١٩٧٠	ديالى / قضاء المقدادية / محلة الاشبال
٣	جلولاء	٢٥٧	٢٢-٣-١٩٧٩	ديالى / الشوارع العام / مجاور مديرية ناحية جلولاء .
٤	شارع الفاروق	٢٥٤	١٩-١٢-١٩٨٢	ديالى / بعقوبة / شارع الفاروق
٥	بلدروز	٣٥٣	٢٩-٥-١٩٩٠	ديالى / قضاء بلدروز / منطقة كسيرات الشارع العام مقابل مديرية بلدية بلدروز .
٦	ديالى	٣١١	٢٠-٧-١٩٩١	ديالى / مجمع دوائر وزارة العمل والشؤون الاجتماعية / بعقوبة الجديدة
٧	مندلي	٣٤٢	١٥-٣-١٩٩٢	ديالى / ناحية مندلي / محلة العروبة